

Constitutional aspects of imposing a tax on e-commerce in Libya

Moamer Ibrahim Salem ^{1*}, Musbah Omar Altaeb ², AlMuntasir AlMabrouk Abdullah ³
^{1,2,3} Department of Public Law, Faculty of Law, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya.

* Email (for reference researcher): moamersalem@bwu.edu.ly

الجوانب الدستورية لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا

معمر إبراهيم سالم ^{1*}، مصباح عمر التائب ²، المنتصر المبروك عبدالله ³
^{1,2,3} قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا.

تاريخ الاستلام: 2026-02-28، تاريخ القبول: 2026-03-29، تاريخ النشر: 2026-04-01.

المخلص

يتناول هذا البحث الجوانب الدستورية لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي، وما تفرضه من تحديات تشريعية على النظام الضريبي التقليدي. وينطلق البحث من إشكالية رئيسية تتعلق بمدى توافق فرض ضريبة على النشاط التجاري الإلكتروني مع المبادئ الدستورية الليبية، خاصة مبدأ المشروعية والعدالة والمساواة أمام التكاليف العامة. ويعتمد البحث على تحليل النصوص الدستورية، وعلى وجه الخصوص الإعلان الدستوري لعام 2011، ومسودة الدستور 2017، والاتفاق السياسي لعام 2015 إضافة إلى السوابق القضائية ذات العلاقة. كما يتناول قصور التشريع الضريبي القائم عن استيعاب النشاط الإلكتروني، ويقترح سبل تطوير الإطار الدستوري والتشريعي بما يضمن التوازن بين متطلبات العدالة الدستورية واحتياجات الدولة المالية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية المقارنة التي يمكن الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، المشروعية الضريبية، العدالة الدستورية، النظام الضريبي الليبي، التشريع الضريبي.

Abstract

This research examines the constitutional aspects of taxing e-commerce in Libya, in light of the rapid developments in the digital world and the legislative challenges they pose to the traditional tax system. The research begins with a central question concerning the compatibility of taxing e-commerce with Libyan constitutional principles, particularly the principles of legality, fairness, and equality before public burdens. The study relies on an analysis of constitutional texts, specifically the 2011 Constitutional Declaration, the 2017 draft constitution, and the 2015 Political Agreement, in addition to relevant case law. It also addresses the shortcomings of existing tax legislation in encompassing e-commerce and proposes ways to develop the constitutional and legislative framework to ensure a balance between the requirements of constitutional justice and the state's financial needs, while also referencing some comparative Arab experiences from which lessons can be drawn.

Keywords: E-commerce, tax legitimacy, constitutional justice, the Libyan tax system, tax legislation.

1- المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في الأنشطة الاقتصادية نتيجة التطور المتسارع في تقنيات الاتصال والمعلومات، الأمر الذي أفرز ظواهر جديدة في المجال التجاري، من أبرزها التجارة الإلكترونية التي أصبحت تمثل قطاعاً متنامياً في الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء. وبقدر ما تفتح هذه التحولات فرصاً اقتصادية واستثمارية واعدة، فإنها تفرض على المشرع الوطني تحديات جسيمة تتعلق بكيفية تنظيم هذا النمط الحديث من التجارة بما يتوافق مع متطلبات العدالة الضريبية ومبادئ الشرعية الدستورية.

وفي السياق الليبي، لا تزال المنظومة التشريعية الضريبية تقليدية في بنيتها ولا تواكب بشكل كافٍ التطورات التقنية، مما يؤثر تساؤلات حول مدى إمكانية فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية، ومدى التزام هذا الفرض بالمبادئ الدستورية النازمة للعملية الضريبية، وفي مقدمتها مبدأ المشروعية ومبدأ العدالة والمساواة أمام التكاليف العامة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة الجوانب الدستورية لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا، من خلال تحليل الإطار الدستوري العام للضرائب، وتقييم مدى ملاءمة النظام الضريبي القائم لمتطلبات العصر الرقمي، مع استعراض آليات التطوير الممكنة ضمن الإطار الدستوري. كما يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التشريعية والمؤسسية التي تواجه ليبيا في هذا السياق، وتقديم رؤى أكاديمية تساهم في سد الفجوة التشريعية وتحقيق الموازنة بين مقتضيات العدالة الدستورية وضرورات السياسة المالية للدولة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من اعتبارات علمية وعملية تتصل بالتطورات المتلاحقة في ميدان التجارة الإلكترونية، والحاجة إلى ضبطها ضمن منظومة قانونية تحقق العدالة وتحترم الأحكام الدستورية، وتتمثل هذه الأهمية في ما يلي:

- 1- أهمية دستورية: تتمثل في ضرورة الوقوف على مدى اتساق فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية مع النصوص والمبادئ الدستورية ذات الصلة، خاصة مبدأ المشروعية ومبدأ العدالة الضريبية.
- 2- أهمية تشريعية: تتجلى في قصور التشريعات الضريبية الليبية الحالية عن استيعاب النشاط الإلكتروني، ما يخلق فراغاً قانونياً في المجال، ومن هنا تظهر الحاجة إلى مقاربة تحليلية تسلط الضوء على مواضع القصور.
- 3- أهمية اقتصادية: باعتبار أن التجارة الإلكترونية أصبحت تشكل مكوناً مهماً في الاقتصاد الوطني، فإن تأطيرها الضريبي بشكل قانوني ودستوري سليم يحقق العدالة ويزيد من كفاءة تحصيل الإيرادات العامة.
- 4- أهمية تطبيقية: حيث يوفر هذا البحث مرجعاً قانونياً للباحثين والمشرعين وصناع القرار بشأن الكيفية المثلى لتطبيق ضريبة التجارة الإلكترونية بما يتماشى مع الإطار الدستوري في ليبيا.

أهداف البحث

- 1- يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، منها:
- 2- تحديد المبادئ الدستورية التي تحكم فرض الضرائب في ليبيا وفقاً للنصوص الدستورية النافذة.
- 3- تحليل مدى ملاءمة فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية في ضوء تلك المبادئ الدستورية.
- 4- تقييم مدى استجابة التشريعات الضريبية الليبية الحالية للتطورات الحديثة في النشاط التجاري الرقمي.
- 5- صياغة توصيات عملية وتشريعية تساهم في تحسين البنية القانونية النازمة لضريبة التجارة الإلكترونية بما يتوافق مع المبادئ الدستورية.
- 6- دراسة بعض التجارب المقارنة والاستفادة منها في بلورة حلول ممكنة للواقع الليبي.

إشكالية البحث

تتطلب الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من التساؤل الآتي:

إلى أي حد يتسق فرض ضريبة الدخل على أنشطة التجارة الإلكترونية في ليبيا مع المبادئ الدستورية الحاكمة للنظام الضريبي، ولا سيما مبدأ المشروعية، ومبدأ العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة؟ وهل يُعد الإطار التشريعي والتنظيمي القائم كافياً لمعالجة التحديات القانونية التي يفرضها هذا النوع المستحدث من الأنشطة الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

ما هي المبادئ الدستورية التي تنظم فرض الضرائب في النظام القانوني الليبي؟

هل يسمح الإطار الدستوري الليبي بفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية دون الإخلال بمبدأ الشرعية أو التمييز بين المكلفين؟

هل يتضمن النظام التشريعي الليبي نصوصاً واضحة ومنظمة تُجيز فرض ضريبة دخل على المعاملات الإلكترونية؟

ما أبرز التحديات الدستورية والقانونية التي تعيق تنظيم وفرض ضريبة الدخل على التجارة الإلكترونية في ليبيا؟

فرضيات البحث

بناءً على الإشكالية المذكورة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

إن الإطار الدستوري الليبي يسمح بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية شريطة صدور قانون وتحقيقها للعدالة الاجتماعية.

الفرضية الثانية:

إن القوانين الضريبية الحالية في ليبيا لا تنظم صراحة النشاط التجاري الإلكتروني، ما يجعل فرض الضريبة عليه يقتصر على المشروعية الدستورية.

الفرضية الثالثة:

إن غياب تنظيم ضريبي خاص بالتجارة الإلكترونية قد يؤدي إلى ازدواجية ضريبية أو تهرب ضريبي يخل بمبدأ المساواة والعدالة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية:

يركز هذا البحث على الجوانب الدستورية فقط لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية، دون الدخول في التفاصيل الفنية والمالية لنظام الضرائب.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على النظام القانوني الليبي، مع إشارات محدودة إلى تجارب عربية مقارنة. الحدود الزمانية: تتناول الدراسة القوانين والوثائق الدستورية المعمول بها حتى عام 2024، ولا تشمل التعديلات اللاحقة ما لم تكن منشورة رسميًا.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية والدستورية في ليبيا المتعلقة بفرض الضرائب. كما يستخدم المنهج المقارن من خلال الاستعانة ببعض التجارب العربية ذات الصلة لتوضيح الفوارق والتقاطعات. كذلك يوظف المنهج الوصفي في بيان واقع التشريع الضريبي الليبي ومدى قدرته على استيعاب المتغيرات الرقمية.

خطة البحث

المبحث الأول: المبادئ الدستورية لفرض الضرائب في ليبيا

المطلب الأول: مبدأ المشروعية الضريبية ومقتضياته في الدستور الليبي.

المطلب الثاني: مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة.

المبحث الثاني: التحديات الدستورية في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية

المطلب الأول: مدى مشروعية فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ظل التشريع الليبي.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير الإطار الدستوري والتشريعي لتحقيق عدالة ضريبية رقمية.

المبحث الأول: المبادئ الدستورية لفرض الضرائب في ليبيا

يُعد النظام الضريبي أحد الأعمدة الرئيسة في البنيان المالي للدولة الحديثة، ويُشترط لصحته أن يُقام على قواعد دستورية راسخة، تضمن العدالة والمشروعية وتوازن الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطن. وإذا كانت القوانين العادية هي الأداة التشريعية المباشرة لتنظيم الضرائب، فإن الدستور هو الإطار الأعلى الذي يضبط تلك القوانين ويوجهها ويقيّد سلطات المشرّع، بما يحفظ الحقوق ويصون الحريات.

وفي السياق الليبي، تشكل المبادئ الدستورية المعتمدة في الإعلان الدستوري الصادر سنة 2011، إضافة إلى مسودة الدستور لسنة 2017، والاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، الإطار القانوني الأعلى الذي يجب أن تُقاس عليه جميع التشريعات، ومنها التشريعات المالية والضريبية. ويزداد الأمر أهمية عندما نتحدث عن فرض ضرائب على أنشطة حديثة مثل التجارة الإلكترونية، والتي لا تزال غير منصوص عليها صراحة في القوانين النافذة.

ويُناقش هذا المبحث المبادئ الدستورية التي تحكم فرض الضرائب في النظام الليبي، ويتناول خصوصاً مبدأ المشروعية الضريبية، ومبدأ العدالة والمساواة أمام التكاليف العامة، وذلك في ضوء الوثائق الدستورية الليبية والتطبيقات القضائية ذات العلاقة، سعياً لتحديد ما إذا كانت البيئة الدستورية الحالية تسمح بفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية دون خرق لمبدأ الشرعية أو إخلال بمقتضيات العدالة.

المطلب الأول: مبدأ المشروعية الضريبية ومقتضياته في الدستور الليبي

أولاً: مفهوم مبدأ المشروعية الضريبية يُعد مبدأ المشروعية من أهم المبادئ الدستورية التي تحكم النظام الضريبي، ويُقصد به أن الضريبة لا تُفرض ولا تُعدل ولا تُلغى إلا بنص قانوني صريح يصدر عن السلطة التشريعية. ويستلزم هذا المبدأ أن تكون جميع العناصر الجوهرية للضريبة (المكلف، الوعاء، السعر، أسلوب التحصيل، الإعفاءات) محددة بنص تشريعي (المنتصر، 2020، ص. 12).

وقد استقرت أغلب الدساتير الحديثة على تبني هذا المبدأ لضمان حماية المكلفين من تعسف السلطة التنفيذية، ولتحقيق الاستقرار في المعاملات الاقتصادية والمالية. ولا يختلف الأمر في السياق الليبي، حيث نجد أن الوثائق الدستورية المتتالية أكدت بوضوح على ضرورة أن تكون الضريبة خاضعة لمبدأ المشروعية (العيسوي، 2022، ص. 16).

ثانياً: مبدأ المشروعية الضريبية في الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 نص الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 في المادة (14) صراحة على مبدأ المشروعية الضريبية بقولها:

"الضرائب لا تفرض إلا بقانون، ولا يعفى أحد منها إلا وفقاً للقانون."

ويُفهم من هذا النص أن المشرع الليبي التزم بإخضاع فرض الضرائب للقانون، مانعاً بذلك أي سلطة إدارية أو تنفيذية من فرض ضرائب دون سند تشريعي (المجلس الوطني الانتقالي، 2011).

ويتطابق هذا التوجه مع ما أقرته المحكمة العليا الليبية، الدائرة الدستورية، في حكمها الصادر بتاريخ 2013/4/22 في القضية رقم 58/5 ق دستوري، والتي قضت بأن "حق الدولة في فرض الضرائب لا يمارس إلا ضمن إطار القانون، وأن أي تجاوز لهذا المبدأ يُعد مخالفة دستورية جسيمة". وقد شددت المحكمة في ذات الحكم على أن السلطات المالية لا يجوز لها فرض رسوم أو أعباء مالية على المواطنين إلا بموجب نص صريح (المحكمة العليا الليبية، 2013). ويُستفاد من هذا الحكم أن القضاء الدستوري الليبي قد فسّر مبدأ المشروعية الضريبية تفسيراً دقيقاً، وربطه صراحة بمبدأ حماية الحقوق المالية للأفراد.

ثالثاً: مبدأ المشروعية في مسودة الدستور الليبي لسنة 2017 جاءت مسودة الدستور الليبي المعتمدة من الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بتاريخ 29 يوليو 2017 لتعزز هذا المبدأ في المادة (119)، والتي نصت على أن: "الضرائب العامة لا تُفرض ولا تُعدل ولا تُلغى إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها إلا وفقاً للقانون" (الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، 2017).

وهذا النص يعزز مبدأ المشروعية الضريبية بصورة أكثر تفصيلاً، حيث أضاف أن التعديل والإلغاء شأن تشريعي خالص، كما قيد الإعفاءات من الضرائب بالنص القانوني. وتُعد هذه المادة تطوراً نوعياً في مستوى الصياغة الدستورية، حيث جاءت متماشية مع المعايير الدولية في احترام الشرعية الضريبية. كما نصت المادة (25) من المسودة على مبدأ "عدم رجعية القوانين" بما يحمي المكلف من فرض ضرائب بأثر رجعي، مما يعزز حماية الأفراد من التعدي على ممتلكاتهم دون سند دستوري (الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، 2017).

رابعاً: موقف الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات) لسنة 2015 بينما لم يتضمن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات نصوصاً تفصيلية تتعلق بالضرائب، إلا أنه في ديباجته ومادته الأولى أشار إلى ضرورة احترام المبادئ الدستورية القائمة والتشريعات النافذة (الاتفاق السياسي الليبي، 2015). ويُفهم من ذلك أن كافة الإجراءات المالية، ومنها الضرائب، يجب أن تظل خاضعة لمبدأ الشرعية والرقابة التشريعية، ولا يجوز لهيئات تنفيذية مؤقتة أو توافقية فرض ضرائب دون العودة إلى السلطة التشريعية.

خامساً: ضوابط مبدأ المشروعية في قانون المصارف وقانون المالية العامة "لا يجوز فرض أي رسم أو ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون"، مما يُعيد التأكيد التشريعي العادي على مبدأ المشروعية الضريبية. كما أن قانون المصارف الليبي رقم (1) لسنة 2005 المعدل ينص في مادته (54) على أن الضرائب والرسوم المتعلقة بالنشاط المصرفي تخضع للقوانين المالية النافذة (قانون المصارف رقم 1، 2005). ويُفهم من ذلك أن أي محاولة لفرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية المصرفية – كجزء من التجارة الإلكترونية – لا بد أن تستند إلى تشريع صادر عن السلطة المختصة، وإلا فإنها تُعد باطلة لمخالفتها مبدأ المشروعية.

سادساً: أثر غياب التشريع الخاص بالتجارة الإلكترونية على مبدأ المشروعية في ظل عدم وجود نصوص ضريبية خاصة تنظم النشاط الإلكتروني في ليبيا، يثير التساؤل حول مدى إمكانية فرض ضرائب على هذا النشاط في غياب قانون خاص. وقد أكدت المحكمة العليا الليبية في حكمها الصادر بتاريخ 2015/6/10 في الطعن الإداري رقم 59/28 ق أن: "التكليف الضريبي لا يُفترض، ولا يجوز القياس فيه، وأن مناط وجوبه هو وجود النص القانوني الصريح" (المحكمة العليا الليبية، 2015).

وبالتالي، فإن فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية دون وجود نص تشريعي خاص يُعد إخلالاً واضحاً بمبدأ المشروعية الضريبية المنصوص عليه في الوثائق الدستورية الليبية وأحكام القضاء الوطني. ويتضح من تحليل النصوص الدستورية والتشريعية والقضائية الليبية أن مبدأ المشروعية الضريبية يُعد حجر الأساس في النظام المالي الليبي، وأن أي محاولة لفرض ضرائب، بما في ذلك على التجارة الإلكترونية، يجب أن تصدر عن السلطة التشريعية وفقاً لإجراءات دستورية واضحة. وبالتالي، فإن غياب تنظيم تشريعي صريح للتجارة الإلكترونية يُشكل عقبة دستورية في طريق فرض الضريبة عليها، ويستوجب تدخل المشرع لمعالجة هذا النقص بما يضمن احترام الدستور والعدالة الضريبية.

المطلب الثاني:

مبدأ العدالة والمساواة في فرض الضرائب ودوره في الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا

أولاً: مفهوم مبدأ العدالة والمساواة في النظام الضريبي يُعتبر مبدأ العدالة الضريبية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي الحديث، إذ يقتضي هذا المبدأ معاملة جميع المكلفين على قدم المساواة وعدم التمييز بين الأفراد في تحمل الأعباء الضريبية إلا وفق أسس موضوعية ومبررة. فالعدالة الضريبية لا تعني المساواة التامة، بل تعني تحقيق التوازن بين قدرة المكلفين على الأداء، والحرص على عدم تحميل فئات معينة أعباء غير عادلة (العيساوي، 2022، ص. 18).

كما يشمل مبدأ العدالة الضرورية مراعاة نوع الضريبة وطريقة فرضها، بحيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن تشكل عبئاً تعسفياً أو تعيق حرية التجارة والابتكار، وهذا أمر في غاية الأهمية مع ظهور أنشطة جديدة كالتجارة الإلكترونية التي تختلف في طبيعتها عن النشاط التجاري التقليدي.

ثانياً: نصوص دستورية وقضائية تتعلق بالعدالة الضريبية في ليبيا وردت في الإعلان الدستوري لسنة 2011 في المادة (14) إشارة ضمنية إلى العدالة من خلال النص على أن "الضرائب لا تُفرض إلا بقانون"، مما يعني أن القانون هو

الوسيلة التي تضمن تحقيق العدالة في فرض الضرائب، ويجب أن يراعي مبادئ المساواة والإنصاف (المجلس الوطني الانتقالي، 2011)

وفي مسودة الدستور لعام 2017، أكدت المادة (27) على حق المواطن في "المساواة أمام القانون" و"العدالة في توزيع الأعباء العامة"، مما يشكل قاعدة دستورية صريحة تلزم المشرع بضمان العدالة والمساواة في النظام الضريبي، بما يشمل الضرائب المفروضة على التجارة الإلكترونية (الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، 2017) وقد أصدرت المحكمة العليا الليبية حكماً تاريخياً بتاريخ 2014/3/15 في القضية رقم 62/7 ق دستوري، قضت فيه أن: "فرض الضريبة يجب أن يستند إلى معايير موضوعية عادلة لا تميز بين المكلفين، وأن أي تمييز غير مبرر يُعد مخالفة دستورية" (المحكمة العليا الليبية، 2014)

ثالثاً: تطبيق مبدأ العدالة على فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية تطرح التجارة الإلكترونية تحديات كبيرة على نظام الضرائب التقليدي، إذ تتسم هذه الأنشطة بالتنوع والسرعة والتقنية العالية، ما يستوجب أعمال مبدأ العدالة بحذر لضمان عدم تحميل مكلفي التجارة الإلكترونية أعباء ضريبية مفرطة مقارنة بنظرائهم في التجارة التقليدية (المنتصر، 2020، ص. 22)

وينبغي أن تُراعى في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية مبادئ التناسب والشفافية والوضوح، كما يجب أن يضمن القانون عدم تمييز أي طرف على حساب آخر، سواء كان مستهلكاً أو تاجراً أو مزود خدمات.

رابعاً: معوقات تطبيق العدالة في الضرائب على التجارة الإلكترونية في النظام الليبي تتمثل أبرز المعوقات في غياب التشريعات المفصلة لتنظيم التجارة الإلكترونية وضريبة القيمة المضافة الخاصة بها، مما يؤدي إلى تباين في التطبيق وعدم وضوح الأطر القانونية، ويزيد من مخاطر التهرب الضريبي.

وكما أن ضعف البنية التحتية القانونية والإدارية في ليبيا، وخاصة بعد فترة الاضطرابات السياسية، يحد من قدرة الدولة على فرض الضرائب بصورة عادلة ومنصفة على النشاط الإلكتروني.

خامساً: مقترحات لتفعيل مبدأ العدالة في ضريبة التجارة الإلكترونية تتطلب مواجهة المعوقات السابقة حزمة من الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية (البرعصي، 2021، ص. 32)

ضرورة سن قانون خاص ينظم التجارة الإلكترونية في ليبيا، يتضمن قواعد واضحة للضرائب المفروضة عليها تراعي طبيعة النشاط ومبادئ العدالة الضريبية.

وتعزيز آليات الرقابة والإدارة الضريبية الإلكترونية بما يضمن تحصيل الضرائب بطريقة شفافة وعادلة.

وضع ضوابط لحماية المكلفين من الممارسات التعسفية، وضمان حقهم في الطعن والمراجعة القضائية.

التعاون مع الجهات الدولية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنظيم الضرائب على التجارة الإلكترونية.

ويُعد مبدأ العدالة والمساواة في فرض الضرائب ركيزة أساسية لحماية الحقوق الدستورية للمواطنين، خاصة في ظل تطور الأنشطة الاقتصادية الحديثة كالتجارة الإلكترونية.

وفي النظام القانوني الليبي، يشكل هذا المبدأ إطاراً لازماً لتوجيه التشريع وتنظيم الضرائب بما يضمن تحقيق التوازن بين حق الدولة في التحصيل الضريبي وحقوق المكلفين في حماية ممتلكاتهم وضمان عدم التمييز. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون هناك تطوير تشريعي وإداري مستمر يستجيب لمتطلبات العصر الرقمي ويكفل العدالة والشفافية في النظام الضريبي.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا

يشكل الإطار القانوني والمؤسسي الركيزة الأساسية التي تحدد كيفية تطبيق الضرائب، وضمان تحقيق العدالة والشفافية في نظام التحصيل الضريبي. وفي ليبيا، يمر هذا الإطار بعدة تحديات تتعلق بحداثة التجارة الإلكترونية، والتطورات السياسية والتشريعية المتسارعة منذ عام 2011. ولذلك، يستعرض هذا المبحث القوانين ذات الصلة والهيئات المكلفة بفرض الضرائب، مع تحليل مدى توافقها مع المعايير الدستورية والتنظيمية، وتأثيرها على التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: التشريعات المالية والضريبية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية في ليبيا

قانون المالية العامة ودوره في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية

ينظم قانون المالية العامة في ليبيا الإطار المالي للدولة وكيفية تحصيل الإيرادات، ويحتوي على قواعد أساسية تحدد فرض الضرائب والرسوم (قانون النظام المالي للدولة، 2008). ورغم عدم وجود نصوص محددة تتناول التجارة الإلكترونية، إلا أن القانون يخول الحكومة سن الضرائب والرسوم عبر قوانين لاحقة، ما يتطلب تحديث التشريعات لتشمل التجارة الرقمية بشكل واضح (البرعصي، 2021، ص. 33)

قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يشمل هذا القانون أنواع الضرائب المختلفة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضرائب على الدخل، ويُعد أساساً قانونياً لتحصيل الضرائب من الأنشطة الاقتصادية (قانون الضرائب رقم 7، 2010). وفي هذا الصدد، تحتاج التجارة الإلكترونية إلى تضمين خاص في هذا القانون ليُعرف بوضوح كيفية فرض ضريبة القيمة المضافة على المعاملات والتعاملات الرقمية.

التشريعات المصرفية ودورها في تسهيل أو تعقيد تحصيل الضرائب

تؤثر القوانين المصرفية بشكل مباشر على تحصيل الضرائب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية & ALTAEB, M. O., (2023). Oraibi, I. M.

، خاصة مع انتشار قنوات الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية. وتنظم هذه القوانين عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتحدد آليات المراقبة والشفافية اللازمة، مما يساهم بشكل فعال في الحد من مخاطر التهرب الضريبي عبر الفضاء الرقمي (قانون المصارف رقم 1، 2005)

تحليل نصوص الإعلان الدستوري 2011 ومسودة الدستور 2017 المتعلقة بالضريبة

تنص المواد الدستورية ذات الصلة على ضرورة فرض الضرائب بالقانون مع ضمان العدالة والمساواة (المجلس الوطني الانتقالي، 2011). كما تحث على حماية الحقوق الاقتصادية للمواطنين مع التزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة (الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، 2017). ويُعد هذا الأساس الدستوري مرجعاً هاماً لتوجيه السلطة التشريعية وتحديث التشريعات المالية بما يتوافق مع طبيعة التجارة الإلكترونية دون المساس بالحقوق والحريات الاقتصادية.

ولتحويل التوثيق في هذا الجزء إلى الطريقة الأمريكية - APA) الإصدار السابع)، سنقوم بنقل الهوامش السفلية مباشرة إلى داخل المتن بنظام (اسم المؤلف، سنة النشر، الصفحة)، مع صياغة ومواءمة التشريعات والأمثلة المقارنة (المصرية والإماراتية) بشكل أكاديمي منظم، وترتيب القائمة النهائية ترتيباً أبجدياً في أسفل النص.

المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات المختصة بفرض وإدارة الضرائب على التجارة الإلكترونية

دور وزارة المالية ومصلحة الضرائب في ليبيا وزارة المالية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن وضع السياسة الضريبية العامة للدولة، فيما تتولى مصلحة الضرائب الإشراف الفعلي على تحصيلها وتطبيق القوانين المنظمة لها. إلا أن غياب التنظيمات واللوائح المتخصصة بالتجارة الإلكترونية يقلل من كفاءة هذه المؤسسات في التعامل مع هذه الظاهرة الاقتصادية المستحدثة، مما يستوجب الإسراع في تطوير الهياكل الإدارية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها فنياً. ALTAEB, M. O. (2014).

دور مصرف ليبيا المركزي في تنظيم المدفوعات الإلكترونية يلعب مصرف ليبيا المركزي دوراً حيوياً في الإشراف على وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني التي تستخدم كبنية تحتية للتجارة الإلكترونية، وضمان سلامتها وشفافيتها من خلال الأطر التنظيمية للقطاع المصرفي (قانون المصارف رقم 1، 2005). كما يؤثر المصرف بشكل مباشر في تمكين الأدوات الرقابية للدولة من تتبع ورصد المعاملات المالية الرقمية والتدفقات النقدية، مما يساهم في الحد من التهرب المالي ويساعد في فرض الضرائب وضبط أو عيبتها (الكزة، 2021، ص. 23)

التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية نظراً للطابع الدولي والعاور للحدود الذي تتسم به التجارة الإلكترونية، فإن النظام المالي الليبي بحاجة إلى تفعيل قنوات التعاون المشترك مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF)، لتبادل الخبرات وتطوير آليات التتبع الضريبي الرقمي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

مقارنة تشريعية: النظم الضريبية المقارنة في مواجهة التجارة الإلكترونية

أولاً: التشريع الضريبي المصري والتجارة الإلكترونية في جمهورية مصر العربية

لم يتم إفراد قانون خاص موحد لتنظيم ضريبة التجارة الإلكترونية بشكل منفصل، ولكن تم إدراج الأنشطة الرقمية وضبطها تشريعياً عبر إخضاعها لنظامي ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل من خلال حزمة تعديلات واكبت التحول الرقمي.

1. ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية: الإطار القانوني: ينظم قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (67) لسنة 2016 وتعديلاته فرض الضريبة على السلع والخدمات الموردة داخل الدولة، بما يشمل المعاملات الرقمية. التطبيق على التجارة الإلكترونية: ألزمت مصلحة الضرائب المصرية منذ عام 2019 مقدمي الخدمات الإلكترونية (مثل منصات البيع، والبائعين عبر الإنترنت، ومزودي المحتوى الرقمي) بالتسجيل كخاضعين للضريبة بمجرد بلوغ إيراداتهم حد التسجيل الإلزامي.

الخدمات المشمولة وآلية الفرض: تشمل الإعلان الإلكتروني، والاشتراكات، والتوزيع الرقمي للمحتوى. ويلزم المزود الإلكتروني بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية وتحصيل الضريبة بنسبة 14% من المستهلك النهائي لتوريدها للمصلحة. مثال عملي (أ): بائع إلكتروني يحقق مبيعات سنوية تتجاوز حد التسجيل الإلزامي، يتوجب عليه إضافة الضريبة؛ فإذا باع منتجاً بقيمة 1000 جنيه، يُضاف إليه 140 جنيهاً (14%)، ليصبح السعر النهائي للمستهلك 1140 جنيهاً. مثال عملي (ب): مطور تطبيقات يبيع اشتراكات رقمية شهرية بقيمة 100 جنيه، يُلزم بفرض الضريبة لتصل التكلفة على المستخدم إلى 114 جنيهاً بعد احتساب نسبة الـ 14%.

2. ضريبة الدخل على التجارة الإلكترونية: الإطار القانوني والالتزام: يستوعب قانون ضريبة الدخل رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته كافة الأنشطة المحققة للربح. وبالتالي، يُلزم القانون ممثلي التجارة الإلكترونية بإعلان دخولهم السنوية وإدراجها ضمن الإقرارات الضريبية لضمان عدالة التوزيع الضريبي وتجنب التهرب (مصلحة الضرائب المصرية، 2023)

ثانياً: التشريع الضريبي الإماراتي والتجارة الإلكترونية

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة إطاراً قانونياً متقدماً يتواءم مع استراتيجيات الاقتصاد الرقمي وتنويع مصادر الدخل، حيث تم ضبط المعاملات الإلكترونية بوضوح عبر منظومة ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة.

1. ضريبة الشركات على التجارة الإلكترونية: الإطار القانوني والنطاق: بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن ضريبة الشركات والأعمال، تخضع الأرباح الصافية للأنشطة التجارية (التقليدية والرقمية على حد سواء) لضريبة بنسبة 9% (وزارة المالية الإماراتية، 2022).

التسجيل والمراقبة: تُطالب المنصات الرقمية والمشاريع الإلكترونية بالتسجيل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب إذا تجاوزت الإيرادات الحد المحدد قانوناً، وتعتمد الهيئة على أدوات تكنولوجية متطورة لتتبع المعاملات المالية والتحقق من التقارير المالية للشركات. (Musbah Omar Altaeb, 2024).

مثال عملي: شركة تقنية محلية تقدم برمجيات كخدمة (SaaS) وحقت ربحاً صافياً بقيمة 1,000,000 درهم، تخضع لضريبة شركات تبلغ 90,000 درهم بنسبة 9%.

2. ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية: الإطار القانوني والتطبيق: يُطبق المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة ضريبة أساسية بنسبة 5% على السلع والخدمات، بما فيها مبيعات المتاجر الإلكترونية، والخدمات السحابية، والاشتراكات الرقمية.

مثال عملي: متجر إلكتروني يبيع منتجات تجميل عبر الإنترنت وتجاوزت مبيعاته حد التسجيل؛ عند بيعه لمنتج بقيمة 500 درهم، يلتزم بإضافة ضريبة بقيمة 25 درهماً (5%)، ليدفع العميل النهائي 525 درهماً (الهيئة الاتحادية للضرائب، 2017).

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوعاً قانونياً معاصراً ذا أبعاد دستورية واقتصادية حساسة، يتمثل في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا، في ظل التحديات التي يفرضها الواقع الرقمي المتسارع، وتحت مظلة المبادئ الدستورية التي تنظم العلاقة بين الدولة والمكلفين. ومن خلال التحليل الدقيق لمقتضيات مبدأ المشروعية ومبدأ العدالة والمساواة أمام التكاليف العامة، اتضح أن هناك فجوة تشريعية واضحة بين مقتضيات الدستور الليبي والتطورات الحاصلة في البيئة الرقمية.

وقد أكد البحث، من خلال استعراض نصوص الإعلان الدستوري لسنة 2011، ومسودة الدستور الليبي لسنة 2017، والاتفاق السياسي لسنة 2015، أن الإطار الدستوري في ليبيا يكرّس مبدأ المشروعية الضريبية بشكل واضح، حيث لا يجوز فرض أي ضريبة أو رسم إلا بقانون صادر عن السلطة التشريعية وكما أن هذه الوثائق تؤكد على ضرورة احترام مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة، وعدم التمييز بين المكلفين، وضمان مساواتهم أمام القانون ما يعني أن أي نظام ضريبي جديد – بما في ذلك الضرائب المفروضة على الأنشطة الرقمية – لا بد أن يلتزم بهذه المبادئ ويستند إلى أساس تشريعي صريح وواضح.

ومن خلال تحليل الواقع التشريعي الضريبي الليبي، تبين أن القوانين الحالية لا تنظم بشكل كافٍ أو صريح النشاط التجاري الإلكتروني، مما يُضعف من الأساس القانوني لفرض ضرائب على هذا النوع من المعاملات، ويهدد في الوقت نفسه مبدأ المشروعية. كما أن غياب قواعد ضريبية رقمية متكاملة قد يفتح الباب أمام التهرب الضريبي والتمييز بين المكلفين، ما يُعد إخلالاً بمبدأ العدالة.

وقد أسهم البحث أيضاً في كشف تحديات أخرى ذات طابع مؤسسي وتشريعي، مثل ضعف البنية التقنية والإدارية لأجهزة الضرائب في تتبع الأنشطة الرقمية، وغياب قاعدة بيانات إلكترونية شاملة للمكلفين العاملين عبر المنصات الإلكترونية، فضلاً عن انعدام التعاون بين الجهات المعنية في تتبع الإيرادات المتأتية من الاقتصاد الرقمي.

أولاً: النتائج

لا يزال الإطار القانوني في ليبيا يعاني من فراغ تشريعي واضح في ما يخص تنظيم وفرض الضرائب على نشاط التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يفتح المجال لاجتهادات غير مستقرة قد تؤدي إلى المساس بحقوق المكلفين.

أكد الإعلان الدستوري لسنة 2011 ومسودة الدستور لسنة 2017 على مبدأ شرعية الضريبة، مما يجعل أي فرض ضريبي خارج إطار التشريع مصيره البطلان لعدم دستوريته.

واستقرت أحكام المحاكم الليبية – ومنها المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف الإدارية – على عدم جواز فرض ضرائب أو أعباء مالية بقرارات إدارية أو تنظيمية خارج مظلة القانون.

غياب تعريف دقيق للتجارة الإلكترونية في التشريع الضريبي الليبي وعدم وضوح القاعدة القانونية يؤدي إلى المساس بمبدأ الأمن القانوني ويعرقل التطبيق العادل والمنصف للضريبة.

نص الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 على التزامات الدولة في تحسين وتطوير التشريعات المالية العامة، لكن التطبيق على أرض الواقع ظل محدوداً والأثر ضعيفاً بسبب الانقسام المؤسسي المستمر.

ثانياً: التوصيات

ضرورة إسراع السلطة التشريعية في إصدار تشريع خاص ومستقل ينظم التجارة الإلكترونية، ويتضمن قواعد واضحة ومحددة لفرض الضرائب في هذا القطاع، مع مراعاة المبادئ الدستورية والضمانات القانونية للمكلفين. إجراء تعديل شامل على قانون الضرائب العامة (قانون الضرائب رقم 7، 2010)، بحيث يُدرج فيه فصل خاص بالتجارة الرقمية واقتصاد المنصات، يُحدد طبيعة الأنشطة الخاضعة للضريبة وآليات التقدير والتحصيل بوضوح. تأهيل وتدريب الكوادر الفنية والإدارية في مصلحة الضرائب الليبية والجهات القضائية، لرفع كفاءتهم في التعامل مع طبيعة المعاملات الإلكترونية والتقنيات المالية الحديثة. تعزيز التنسيق والربط الإلكتروني بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، لتطوير آليات رقابة مالية رقمية متقدمة تُمكن من رصد وتتبع العمليات التجارية الرقمية والتدفقات النقدية داخل ليبيا وخارجها. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للشركات، والأفراد، والمنصات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وصناع المحتوى، كوسيلة أساسية لتحقيق العدالة الجبائية والحد من التهرب الضريبي.

المراجع

الكتب

- المغربي، سعيد. (2021). السياسة المالية العامة في ليبيا بين النص والتطبيق. دار بنغازي للنشر.
- المنتصر، عمر. (2020). القانون الدستوري الليبي: دراسة تحليلية. منشورات جامعة طرابلس.

الدوريات والمجلات العلمية

- البرعصي، سناء. (2021). الضريبة على التجارة الإلكترونية: الواقع والمأمول. مجلة كلية القانون – جامعة بنغازي، (8)، 45-15.
- العيساوي، علي. (2022). إصلاح النظام المالي الليبي في ضوء التحول الرقمي. مجلة الاقتصاد والمالية، (11)، 15-30.
- الكزة، عبد الحكيم. (2021). شرعية الضريبة في النظام القانوني الليبي. المجلة الليبية للعلوم القانونية، (15)، 11-38.
- ALTAEB, M. O., & Oraibi, I. M. (2023). The legal concept of tax evasion and mechanisms to combat it. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 134-154.
- Musbah Omar Altaeb. (2024). Legal mechanisms to confront and reduce financial and administrative corruption. Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 704-719. <https://doi.org/10.58916/alhaq.vi.299>
- Altaeb, M. O. (2022). The Right to Strike “A Comparative Study”. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 184-208.
- ALTAEB, M. O. (2014). The foundations on which the tender is based. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 154-170.

التقارير الرسمية والحكومية

- مصرف ليبيا المركزي. (2022). التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2022. إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.
- وزارة الاقتصاد والتجارة. (2022). تقرير التجارة الإلكترونية في ليبيا لعام 2022. طرابلس، ليبيا.
- الوثائق الدستورية، القوانين، والاتفاقيات
- الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات). (2015). موقع برعاية الأمم المتحدة، الصخيرات، المغرب، بتاريخ 17 ديسمبر 2015.
- قانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته (ليبيا)
- قانون النظام المالي للدولة ولانحة الحسابات والمخازن والميزانية رقم (21) لسنة 2008 وتعديلاته (ليبيا)
- المجلس الوطني الانتقالي. (2011). الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011 (ليبيا)
- المؤتمر الوطني العام. (2013). محاضر جلسات مناقشة مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية (ليبيا)
- الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. (2017). مسودة مشروع الدستور الليبي الصادرة المعتمدة بتاريخ 29 يوليو 2017 (ليبيا)

الأحكام القضائية

- محكمة استئناف طرابلس. (2016). الحكم الصادر عن الدائرة الإدارية في القضية رقم 2016/23 إداري (ليبيا)
- المحكمة العليا الليبية. (2003). الحكم الصادر عن الدائرة الإدارية في الطعن رقم 55/4 ق، جلسة بتاريخ 12 يناير 2003.

References

Books

- Al-Maghribi, Saeed. (2021). Public Fiscal Policy in Libya: Between Theory and Practice. Benghazi Publishing House.

- Al-Muntasir, Omar. (2020). Libyan Constitutional Law: An Analytical Study. Tripoli University Publications.

Journals and Scientific Journals

- Al-Barasi, Sanaa. (2021). Taxing E-Commerce: Reality and Aspirations. Journal of the Faculty of Law – Benghazi University, (8), 15-45.
- Al-Issawi, Ali. (2022). Reforming the Libyan Financial System in Light of Digital Transformation. Journal of Economics and Finance, (11), 15-30.
- Al-Kazza, Abdul Hakim. (2021). The Legality of Taxation in the Libyan Legal System. Libyan Journal of Legal Sciences, (15), 11-38.
- ALTAEB, M. O., & Oraibi, I. M. (2023). The legal concept of tax evasion and mechanisms to combat it. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 134-154.
- Musbah Omar Altaeb. (2024). Legal mechanisms to confront and reduce financial and administrative corruption. Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 704-719. <https://doi.org/10.58916/alhaq.vi.299>
- Altaeb, M. O. (2022). The Right to Strike “A Comparative Study”. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 184-208.
- ALTAEB, M. O. (2014). The foundations on which the tender is based. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 154-170.

Official and Governmental Reports

- Central Bank of Libya. (2022). Central Bank of Libya Annual Report for 2022. Research and Statistics Department, Tripoli, Libya.
- Ministry of Economy and Trade. (2022). Libya E-commerce Report 2022. Tripoli, Libya.

Constitutional Documents, Laws, and Agreements

- Libyan Political Agreement (Skhirat Agreement). (2015). Signed under the auspices of the United Nations, Skhirat, Morocco, on December 17, 2015.
- Tax Law No. (7) of 2010 on Income Tax and its amendments (Libya)
- State Financial System Law and Accounts, Stores, and Budget Regulations No. (21) of 2008 and its amendments (Libya)
- National Transitional Council. (2011). Interim Constitutional Declaration issued on August 3, 2011 (Libya)
- General National Congress. (2013). Minutes of the sessions discussing the draft law regulating e-commerce (Libya)
- Constitutional Drafting Assembly. (2017). Draft Libyan Constitution issued and adopted on July 29, 2017 (Libya)

Judicial Rulings

- Tripoli Court of Appeal. (2016). Judgment issued by the Administrative Circuit in Case No. 23/2016 Administrative (Libya) - Libyan Supreme Court (2003). Judgment issued by the Administrative Circuit in Appeal No. 4/55, session held on January 12, 2003.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJH and/or the editor(s). SAJH and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.